

مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2020

الخطة
الاستراتيجية
للفترة
2025-2020

الرؤية

”حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات
خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف
حماية الجميع في كل مكان“

2 مقدمة

4 محركات التغيير

7 رؤية الدستور الغذائي ومهمته

8 القيم الجوهرية في الدستور الغذائي

9 الغايات والأهداف

الغاية 1

10 معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

الغاية 2

وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي
الخاصة بتحليل المخاطر

12

الغاية 3

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

14

الغاية 4

تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع
المواصفات

16

الغاية 5

تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات
الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

18

مقدمة

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية في عام 1963 هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) التي باتت تضم اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة واحدة، وتعتمد، إضافةً إلى ذلك، 229 من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية واحدة بصفة مراقب.

وينصب تركيز عمل الهيئة الرئيسي على وضع مواصفات غذائية دولية، وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات ذات صلة لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية. وتعزز الهيئة أيضًا تنسيق كل الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال المواصفات الغذائية.

وبالنسبة إلى مسائل سلامة الأغذية والتغذية، تضع الهيئة، بوصفها مسؤولة عن إدارة المخاطر، المواصفات الصادرة عنها (يتضمن هذا المصطلح العام الخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات وغير ذلك من النصوص) قد تستخدمها البلدان الأعضاء أو قد تُستخدم في تجارة المواد الغذائية، وتضع الهيئة هذه المواصفات مستعينة بمبادئ تحليل المخاطر، وتستند في عملها إلى المشورة العلمية الصادرة عن أجهزة الخبراء وعن المشاورات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، والتي يجب أن يتوفر لها التمويل الكافي والمستدام. وقد تعالج مواصفات الدستور الغذائي أيضًا قضايا متصلة بجودة الأغذية وتوسيمها. وفي ظلّ تزايد العولمة وتزايد أحجام الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضًا على الاستجابة في الوقت المناسب لتأثيرات الاتجاهات والتحديات الناشئة على حماية صحة المستهلكين أو الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وطالما أن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه التأثيرات قابلة لأن تخضع لمواصفات.

وتراعي الهيئة، لدى الاضطلاع بعملها، وحسب المقتضى، السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية ذات الصلة لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية على غرار المنظمة العالمية لصحة الحيوان، بما يتماشى مع الوفاء بولايتها الفريدة المتمثلة في حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية للأغذية.

وبقرّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية صراحةً بمواصفات سلامة الأغذية الدولية التي تضعها الهيئة. وتشكل مواصفات الدستور الغذائي مرجعًا بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة (اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة).

وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى الارتقاء بولاية الهيئة للفترة 2020-2025. وإن هذه الوثيقة لا تلغي تفسير ولاية الهيئة أو





المحرز في تحقيق الغايات المنشودة. وسوف تقوم الأطراف المسؤولة المحددة لكل هدف بوضع العناصر ذات الصلة لخطة العمل والمحافظة عليها. وستخضع الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الداعمة لها لاستعراض الهيئة عام 2020، وبعد ذلك كل سنتين طيلة فترة ست سنوات، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في دليل إجراءات الدستور الغذائي.

وتتضمن هذه الخطة محور تركيز جديد ينصب على تعزيز جدوى مواصفات هيئة الدستور الغذائي واستخدامها من قبل الحكومات وأطراف أخرى لحماية صحة المستهلكين وكمراجع لضمان ممارسات منصفة في مجال تجارة المواد الغذائية، مع الإقرار بالدور المحوري الذي تضطلع به مواصفات الدستور الغذائي في تيسير التجارة.

مواصفاتها أو أحكام دليل إجراءات الدستور الغذائي التي اعتمدها الهيئة أو وافقت عليها، أو توسع نطاقه أو تتعارض معه.

وإن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025:

- تعرض على الهيئة المهمة والرؤية والأهداف والغايات ومؤشرات قابلة للقياس.
- وتدعم الأولوية العالية التي تستمر كل من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في إيلائها لسلامة الأغذية وجودتها، وتوجّه الهيئة في اضطلاعها بمسؤولياتها وبولايتها الفريدة من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في مجال تجارة المواد الغذائية.
- وتبلغ الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين الطريقة التي تعتزم بها الهيئة تحقيق ولايتها وتلبية احتياجات أعضائها، بما في ذلك القضايا الناشئة، وتوقعاتهم خلال الفترة 2020-2025.

وسيتّم دعم الخطة الاستراتيجية بخطة عمل أكثر تفصيلاً تتضمّن أنشطة ومعالم رئيسية تسمح بتتبع التقدم

محرّكات التغيير

تغيّرت ديناميكيات أنشطة وضع المواصفات التي تقوم بها الهيئة تغييرًا جذريًا منذ تأسيسها. إذ لم تتزايد عضوية الهيئة بشكل ملحوظ فحسب، بل إنها شهدت كذلك مساهمة أكثر نشاطًا من أعضائها ولا سيما من البلدان النامية¹ التي تشارك في عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية. وإضافةً إلى برامج التعاون التقني، والتعاون الأوسع نطاقًا بين الأقاليم وداخلها وأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يشكّل حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (حساب الأمانة 1 و2) مبادرةً رئيسية في هذا الخصوص. فهو يدعم البلدان الأعضاء في بناء قدرات وطنية متينة ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي بهدف تحقيق الرؤية الأسمى لجميع البلدان التي تعمل بشكل كامل وفعال في الدستور الغذائي، والاستفادة بشكل كامل من مواصفات الدستور الغذائي.

كما يتطوّر محور تركيز البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي واحتياجاتها، على سبيل المثال، في سياق النظر في أهداف التنمية المستدامة الطوعية للأمم المتحدة التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/أيلول 2015.² ويمكن لمواصفات الدستور الغذائي أن تساعد البلدان الأعضاء في ما تبذله من جهود في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة مباشرة بسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية. وبصورة خاصة، يمكن لاعتماد مواصفات الدستور الغذائي أن توفر الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية.

1 • على الرغم من عدم وجود أي اتفاقية لتحديد البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، تم إدخال هذا المفهوم عام 1996 في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض إحصائية (المعروفة بالقسم 49 من دليل الإجراءات الإدارية). وبدءًا من عام 2018، اعتمد هذا القسم 49 التعريف ذاته المستخدم في التقرير النهائي للأهداف الإنمائية للألفية. انظر قائمة البلدان في الأقاليم النامية على الموقع التالي:

<https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>

2 • انظر <http://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda>



مساهمة الدستور الغذائي

هدف التنمية المستدامة³ مقصد هدف التنمية المستدامة³

تعزيز الوصول إلى المعرفة بشأن الممارسات الجيدة، والطرق والتكنولوجيات الجديدة في مجال الزراعة، من خلال مواصفات الدستور الغذائي.

ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة

الهدف 2
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يساعد اعتماد المواصفات الخاصة بسلامة الأغذية في خفض مخاطر الوفيات والأمراض الناجمة عن الأغذية التي قد تحتوي لولا ذلك على عوامل كيميائية أو (ميكرو) بيولوجية بمستويات أعلى من تلك المنصوص عليها في المواصفات.

ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي.

يوفر الدستور الغذائي أيضًا توجيهات بشأن القضايا التغذوية، بما في ذلك وضع قيم تغذوية مرجعية، ومواصفات متعلقة بالأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، وغير ذلك من المعلومات الفنية المستخدمة في وضع مواصفات التوسيم.

مكافحة الأمراض المعدية

خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج

الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة

الهدف 3
ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تساهم البلدان النامية بنشاط أكبر في عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية. ويدعم حساب أمانة الدستور الغذائي البلدان في بناء قدرات وطنية قوية ومتينة ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي ووجني المنافع المتأتية من مواصفات الدستور الغذائي. كما تتيح نصوص الدستور الغذائي خطوطا توجيهية للبلدان الأعضاء يمكن استخدامها لبناء القدرات الوطنية في مجال تحليل المخاطر.

تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر، والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

تدعم مواصفات الدستور سلامة وفعالية إنتاج الأغذية وحفظها وتفتيشها وإصدار الشهادات بشأنها ونقلها على امتداد سلسلة الأغذية وتوسيمها على نحو ملائم.

تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد

الهدف 12
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تدعم مواصفات الدستور الغذائي أيضًا الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، التي تدعم بدورها الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. وتعتبر منظمة التجارة العالمية هذه المواصفات مرجعًا دوليًا لسلامة الأغذية المتداولة دوليًا وجودتها.

تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف

الهدف 17
تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

رد و 30 يصف كالأل مهدف اومة قامدستمالا قيمتن لاصدها لى لللموقع ليالتا:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals>

يتواصل تطوّر البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وما تزال الأغذية والمكونات الغذائية من بين السلع الأكثر تداولاً على الصعيد الدولي. وتمثّل التغييرات في نظام سلسلة الإمداد العالمي للأعلاف والأغذية، وجهود ترشيد استخدام الموارد، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية، وتغير المناخ، وندرة المياه، وشواغل المستهلكين في ما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، بعض محركات التغيير التي قد تطرح فرصاً وتحدياتٍ جديدة. ويجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على ولايتها. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية.

4 • تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصة بوضع مواصفات لبيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار.



رؤية الدستور الغذائي ومهمته

بيان رؤية الدستور الغذائي

”حيث يلتقي العالم لوضع
مواصفات خاصة بسلامة
الأغذية وجودتها بهدف حماية
الجميع في كل مكان.“

بيان مهمة الدستور الغذائي

”حماية صحة المستهلكين
وتشجيع الممارسات العادلة
في تجارة المواد الغذائية
من خلال وضع مواصفات
دولية خاصة بسلامة الأغذية
وجودتها قائمة على أسس
علمية.“



القيم الجوهرية في الدستور الغذائي

تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجددًا بالقيم الجوهرية التالية التي سوف توجه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

التعاون



الشمولية



بناء التوافق⁵



الشفافية



⁵ • ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

الغايات والأهداف

تلتزم هيئة الدستور الغذائي بالعمل على تحقيق الغايات الخمس التالية:

الغاية 1

معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب.

الغاية 2

وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر.

الغاية 3

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها.

الغاية 4

تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات.

الغاية 5

تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة.

الغاية 1

معالجة القضايا الحالية والمستجدة
والحرجة في الوقت المناسب

يتطور محور تركيز أعضاء الدستور الغذائي واحتياجاتهم، كما تتطور البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وسيتعين على الدستور الغذائي أن يتحلّى بالاستباقية والمرونة وأن يستجيب في الوقت المناسب للفرص والتحديات التي تنجم عن ذلك.

الأهداف

- 1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة.
2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية.

وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق هذه الأهداف على عاتق الأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي واللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 1 للفترة 2020 - 2025

الهدف	النتيجة	المؤشرات
1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة	تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع مواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء	عدد القضايا المستجدة التي تحدها الأجهزة الفرعية (تقارير الاجتماعات ⁶).
2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية	استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء	نسبة القضايا المستجدة المحددة والمرتبطة بحسب الأولوية التي تؤدي إلى اقتراحات عمل جديد (تقارير الاجتماعات).
		الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية (تقارير الاجتماعات).
		الوقت الذي استغرقتة عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي (تقارير الاجتماعات).
		قيام اللجان بتوثيق النهج الذي تتبعه لترتيب الأولويات استناداً إلى معايير ترتيب الأعمال بحسب الأولوية في دليل الإجراءات

6 - تمّ تحديد مصادر بيانات محتملة تسهّل، قدر الإمكان، قياس التقدم المحرز وقد وُضعت بين قوسين بعد كلّ مؤشر.



وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

يقدّر الأعضاء والعاملون في تجارة الأغذية ممّن يستخدمون مواصفات الدستور الغذائي القاعدة العلمية المتينة التي يقوم عليها الدستور الغذائي والتي يهدّدها حالًا التمويل غير المستدام. ويجب أن يعطي الدستور الغذائي الأولوية لتوفير مشورة علمية مستقلة وحسنة التوقيت وعالية الجودة، ولتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل جهة فاعلة – الأعضاء والمنظمة ومنظمة الصحة العالمية – لضمان توفير مشورة علميّة للدستور الغذائي في الوقت المناسب، ودعمها والدفاع عنها، وذلك، من خلال برنامج مستدام وممول بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إتاحة بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي بحيث تكون المشورة العلمية المقدمة شاملة، وتكون مواصفات الدستور الغذائي ذات صلة بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية العالمية. وسيطلب ذلك ضمن أمور أخرى، بناء قدرات في البلدان النامية تكون خاصة بعملية إعداد بيانات سليمة والتحليل العلمي وزيادة القدرات الإجمالية للقيام بهذا العمل.

الأهداف

- 1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متّسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر.
- 2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي.
- 3-2 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية.

وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق الهدف 2-1 على عاتق الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي. وأمّا مسؤولية تحقيق الهدف 2-2، فتتحملها بالتساوي الأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي والبلدان الأعضاء في الدستور الغذائي. في حين تقع مسؤولية تحقيق الهدف 2-3 على كاهل هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية والبلدان الأعضاء.



قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 2 للفترة 2020 - 2025

المؤشرات	النتيجة	الهدف
نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي (التقارير المقدمة من رؤساء الأجهزة الفرعية إلى اللجنة التنفيذية)	مراعاة المشورة العلمية على نحو متسق وبما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي من جانب جميع اللجان ذات الصلة خلال عملية وضع المواصفات	1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر
النسبة والتوزيع الإقليمي للأعضاء الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات. (منتديات مجموعات العمل الإلكترونية وتقارير مجموعات العمل بحضور الأعضاء وبيانات مقدمة من أمانات لجان الخبراء).	وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي	2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي
مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل (التقارير بشأن الميزانية الواردة من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية)	توفير أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن أطر زمنية متفق عليها بين اللجان والمنظمة/منظمة الصحة العالمية، وسماع هذه الأطر الزمنية بتقديم عملية وضع المواصفات في الوقت المناسب	3-2 التشجيع على توفير تمويل كافي ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية
نسبة المشورة العلمية التي يتم توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة (وثائق المنظمة /منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية وتقارير الاجتماعات)		

الغاية 3

زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

إن الاتصالات التي تحفّز قدرًا أكبر من التوعية والفهم والإقرار بالمواصفات المتاحة والمتّسقة ضرورية لفعالية الدستور الغذائي. وحتى في حال عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام الجهات المعنية بتجارة الأغذية وجهات فاعلة أخرى هذه المواصفات استخدامًا كبيرًا قد يساهم في حماية المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

الأهداف

- 1-3 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي.
- 2-3 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي.
- 3-3 الإقرار باستخدام وأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك.

وتقع مسؤولية رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي وتعزيز استخدامها على عاتق جميع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي. وتضطلع أمانة الدستور الغذائي أيضًا بمسؤولية رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي وتقييم أثرها.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 3 للفترة 2020 - 2025

الهدف	النتيجة	المؤشرات
1-3 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي.	وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي.	عدد المساهمات القطرية في صفحات الويب الإقليمية والخاصة بالمراقبين في الدستور الغذائي التي تعكس الأحداث/الأنشطة التي ترفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي (صفحات الويب الإقليمية والخاصة بالمراقبين).
2-3 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي.	استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية.	عدد الأنشطة في خطة عمل الدستور الغذائي الخاصة بالاتصالات التي تتطرق بشكل صريح إلى أهمية مواصفات الدستور الغذائي ومدى تنفيذها (التقرير السنوي المقدم إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي).
3-3 الإقرار باستخدام وأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك.	اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وجربت	نسبة البلدان الأعضاء المشاركة في مبادرات وطنية أو إقليمية لتنمية القدرات من أجل تشجيع استخدام مواصفات الدستور الغذائي على الصعيد العملي وتسهيله (الرسائل الدورية أو التقارير الواردة من لجان التنسيق الإقليمية).
		نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الدستور الغذائي (المسح الإقليمي الذي يجري كل سنتين بشأن استخدام نصوص محددة للدستور الغذائي).
		نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل المراقبين المعنيين في الدستور الغذائي (المسح الموجه إلى المراقبين)



تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

ما تزال قدرات البلدان على المشاركة بشكل نشط في وضع نصوص الدستور الغذائي تختلف على نطاق كبير وتتوقف على قدرات النظم الوطنية للدستور الغذائي ومدى استدامتها. وفي حين أن مسؤولية هذه النظم تقع على عاتق الأعضاء، يؤدي الدعم دوراً في المساعدة على سدّ الفجوات في مجال القدرات قدر الإمكان طيلة مدة هذه الخطة الاستراتيجية. كما ستؤدي مصادر التمويل ومجموعة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف الفنية أدوراً مهمّة في تعزيز قدرات الأعضاء على المشاركة بشكل نشط ومستمر في أنشطة الدستور الغذائي، ودعم جميع الأعضاء في الحفاظ على النظم الوطنية وتوسيع إمكانية الاشتراك في استضافة اللجان، بما يتوافق مع قيمة الشمولية التي نعتمدها.

الأهداف

1-4 تمكين هياكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي.

2-4 زيادة المشاركة المستدامة والناشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي.

3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية وسبل معالجتها.

وتتحمل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية أيضاً المسؤولية عن توفير الدعم للبلدان النامية وتيسير مشاركتها الفعالة من خلال حساب أمانة الدستور الغذائي ومصادر تمويل أخرى. وتكتمل البلدان الأعضاء ذلك من خلال دعمها للأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف، والمشاركة فيها.



قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 4 للفترة 2020 - 2025

المؤشرات	النتيجة	الهدف
<p>نسبة البلدان ذات قدرات فعالة بشأن:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. جهة الاتصال التابعة للدستور الغذائي، وهيكلها وعملياتها 2. هيكل التشاور (مثلاً اللجان الوطنية للدستور الغذائي) والعمليات ذات الصلة 3. إدارة عمل الدستور الغذائي (نتائج تطبيق أداة التشخيص للدستور الغذائي من جانب الأعضاء) 	<p>مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له</p>	<p>1-4 تمكين هيكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي</p>
<p>تخصيص الموارد المستدامة لما تقدّم، وهو ما قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/أو الهيكل التنظيمية (التقارير الواردة من البلدان الأعضاء)</p>		
<p>مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي:</p> <p>نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة 2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل (منتدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)</p>		
<p>نسبة البلدان التي قامت بإدانة أو زيادة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في مجموعات العمل الإلكترونية • رئاسة مجموعات العمل الإلكترونية • الردّ على الرسائل الدورية <p>(منتدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)</p>	<p>المشاركة المستدامة والنشطة في عمل اللجان ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي</p>	<p>2-4 زيادة المشاركة المستدامة والناشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي</p>
<p>المناقشات الموثقة ضمن لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن الحواجز والحلول الممكنة لمشاركة البلدان النامية (التقارير الواردة من لجان التنسيق الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة)</p>	<p>يؤدي بناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة دورًا بارزًا في ضمان مشاركة نشطة للبلدان النامية</p>	<p>3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية وسبل معالجتها</p>
<p>زيادة عدد التقارير عن التوجيه وتبادل التجارب حول القضايا المتصلة بالدستور الغذائي بين البلدان (التقارير الواردة من الأعضاء و/أو من لجان التنسيق الإقليمية)</p>		

تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

سيساعد استعراض النظم والممارسات المعتمدة في إدارة عمل الدستور الغذائي وتحسينها بشكل مستمر في مواقتها مع إنجاز جميع أهداف الخطة الاستراتيجية. فالتحسينات في تدفقات العمل، وترتيب أولويات الاقتراحات وإدارة المدخلات/التعليقات سوف تدعم مشاركة الأعضاء الذين يعانون من قيود كبيرة على مواردهم وستعزز الشمولية في عملية وضع المواصفات. وإن وضع نصوص الدستور الغذائي بصورة فعالة يعتمد إلى حد بعيد على الموارد التي تقدمها البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية ومجموعات العمل التابعة لها، لا سيما رؤساؤها وأماناتها. وهكذا، فإن تعزيز القدرات والحفاظ عليها يتسمان بأهمية حاسمة في إدارة عمل الدستور الغذائي بشكل ناجح.

الأهداف

- 1-5 وضع ممارسات ونظم كفؤة وفعالة لإدارة العمل، والحفاظ عليها.
- 2-5 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي.

تقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق هذه الأهداف على عاتق أمانة الدستور الغذائي، وأمانات البلدان المضيفة، ورؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين.



قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 5 للفترة 2020 - 2025

الهدف	النتيجة	المؤشرات
1-5 وضع ممارسات ونظم كفاءة وفعالة لإدارة العمل والحفاظ عليها.	<p>إن العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي تدعم تشغيل أجهزة الدستور الغذائي المعنية بوضع المواصفات بشكل فعال وكفوء</p> <p>إن تصميم جداول الأعمال بشكل كفوء وحسن استخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولجنتها التنفيذية وأجهزتها الفرعية يعظّم الوقت المخصص لوضع نصوص الدستور الغذائي.</p>	<p>نسبة التوصيات المنفذة من أصل توصيات الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي المعتمدة من جانب الهيئة (التقارير السنوية المقدمة إلى اللجنة التنفيذي)</p> <p>نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحددها اللجان (صفحات الويب الخاصة بالاجتماعات)</p> <p>نسبة الاجتماعات التي تم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن وقت الاجتماع المخصص للجان والعمل وإنجاز العمل قبل الموعد النهائي للمشروع (جداول الأعمال وتقارير الاجتماعات)</p>
2-5 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي.	<p>رئاسة اجتماعات الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل وقيادتها بفعالية وكفاءة</p>	<p>نسبة رؤساء الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل والبلدان المضيفة لها المشاركين في الدورات التدريبية و/أو في إعداد الأدوات والتوجيهات (التوجيهات وتقارير حلقات العمل المتاحة)</p> <p>مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي (الدراسات الاستقصائية لما بعد الاجتماعات)</p>

الخطة
الاستراتيجية
للفترة
2025-2020

المهمّة

”حماية صحة المستهلكين وتشجيع
الممارسات العادلة في تجارة المواد
الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية
خاصّة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة
على أسس علمية“

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة (المنظمة)
ومنظمة الصحة العالمية في عام
1963 هيئة الدستور الغذائي
(الهيئة) التي باتت تضم اليوم
188 من البلدان الأعضاء
ومنظمة واحدة، وتعتمد، إضافة
إلى ذلك، 229 من المنظمات
الحكومية الدولية والمنظمات
الدولية غير الحكومية واحدة
بصفة مراقب.

تم اعتماد الخطة الاستراتيجية
للدستور الغذائي 2020-2025
في الدورة الثانية والأربعين لهيئة
الدستور الغذائي.

www.codexalimentarius.org